



مرة أخرى يفرض توفر المعلومات حول الحركة التزايدية في خط النفط الإسرائيلي إيلا - عسقلان، التطرق إلى المسألة الخطرة المتعلقة بتدفق النفط العربي عبر هذا الأنبوب الإسرائيلي، ومحاولة استنباط الأدلة من هذه المعلومات، على هذه العملية الخطرة، التي تحاط بجدار من الأمن والسرية، وتتمتع بتبويات محكمة، رسمت خطتها العامة صحيفة «صاندي تايمز» اللندنية («الهدف»: عدد 81) في تحقيق عن سر التناقلات المخفية في الخليج العربي، إذ رغم الحظر الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية على نشر المعلومات المتعلقة بكافة مراحل عملية نقل النفط عبر الخط الإسرائيلي، تحت طائلة قانون العقوبات، إلا أن تلك التي يوافق على نشرها وزير المالية، فإنه على ما يبدو، مما نشرته الصحف الإسرائيلية، أن الحظر لا يشمل نشر أخبار التطور الحاصل في حركة الخط والجهود المستمرة على هذا الصعيد، والتي يمكننا منها استنباط الأدلة على دور خط أنابيب «إيلا - عسقلان» في تجارة النفط العربي في الخليج، على أساس أن الجهود الإسرائيلية لزيادة طاقة الخط إلى حده الأقصى خلال هذه الفترة القصيرة، التي انقضت على بدء تشغيله، يدل بشكل حاسم على أن الطلب على استخدام الخط قد تجاوز التديرات الواسعة تجاوزاً كبيراً، وبأن «عسقلان جند» أحسافيين يستعملون هذا الخط ..

بالإضافة إلى النفط الإسرائيلي، عبر الخط الإسرائيلي، من تسجيل ما أوردته الصحف الإسرائيلية حول موضوع زيادة طاقة الخط، ومن جهة أخرى، من إجراءات السريوتنوميات التي تتم بها عمليات تشغيل الخط، والنصر الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد، ومن عملية استعراض رقمية تحليلية تلقي الضوء على الأطراف التي تشكل مصادر التمويل لهذا الخط .

ان اية عملية مراجعة للتطورات التي طرأت على خط إيلا - عسقلان، من خلال التصريات الرسمية الإسرائيلية، وما أوردته الصحف في إسرائيل حول المسألة تظهر أنه من المستحيل أن لا يكون نفط عربي يمر في الخط الإسرائيلي الناشط لحساب المصلحة الإسرائيلية ومصلحة الشركات النفطية الاحتكارية، ومصلحة الأطراف المهتمة والعامة على مشاريع تستهدف الاستفادة من قناة السويس كأمم بحر دولي، بعد أن كانت قناة السويس ممرًا لـ 7. بالمئة من النفط الخام الذي كانت تستهلكه أوروبا عام 1977 . كما أن عملية نقل النفط ومشتقاته عبر القناة كانت تشكل أكثر من 72٪ من مجمل حركة الملاحة فيها بالإتجاهين، وكانت 72٪ من إيرادات القناة المحصلة نتيجة لعمور السفن، وتؤمّننا ناقلات النفط التي تمر فيها .

( كما ظهر دراسة الماسر والموامل المتفرقة التي يترك عليها تطور استهلاك النفط الخام والنقل والإنتاج بين منطقتي شرق المتوسط وغربها، أن القناة ستبقى الشريان الحيوي لعمور النفط الخام ومشتقاته إذا ما تمت القناة للملاحة . وتوقع هذه الدراسات أن تصل الكميات التي ستعبر القناة خلال سنة 1980 إلى نحو 60. مليون طن، من شأنها أن تؤمّن بذلك إيرادات للقناة تقدر بـ 200 مليون جنيه، من عبور الناقلات، أي نحو 80٪ من الإيرادات الإجمالية المقدرتها للقناة .

نمو الصناعة النفطية الإسرائيلية

لقد أعلنت إسرائيل أن كمية النفط المتدفقة في خط الأنابيب الإسرائيلي ستزداد خلال عام 1971، بحيث تصل إلى 2. مليون طن من النفط الخام في السنة، وأشارت صحيفة «هارتس» (1971-1971) أنه رغم أن طاقة التدفق في الأنبوب هي اليوم 22 مليون طن من النفط الخام في السنة، ولكن عن طريق ترتيب وسط بحري تنفيذها حالياً، ستزيد طاقة التدفق في الأنبوب حتى 26 - 27 مليون طن في السنة، ابتداء من شهر تموز القادم، وذكرت أن محطة ضخ جديدة ستبنى في ميناء عسقلان بهدف منها زيادة طاقة تدفق النفط في الأنبوب حتى 30 مليون طن، وأنه تجري حالياً عملية تخطيط محطة الضخ هذه، والتي ستبنيها بنهاية عام 1972، وتوقع من العمل منذ ذلك، محطة الضخ الآتية، التي ستعمل ابتداء من تموز من هذا العام .

الدليل للقناة المغلقة

ومشروع خط إيلا - عسقلان الإسرائيلي هو المشروع الرئيسي لاستفشاء عن قناة السويس، والتوفير على الشركات النفطية الاحتكارية من تكاليف الدوران حول رأس الرجاء الصالح - في المال والوقت - فيبد الخلل فئسة السويس في حزيران 1977، قررت إسرائيل بان الوقت قد حان لاستغلال ميزة وضعها الجغرافي بين البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، وطرحته والشركات الاحتكارية السؤال: لماذا لا تستغل إسرائيل هذه الميزة الجغرافية ليس فقط لصد حاجتها من النفط، إنما لتزويد الدول الغربية، وأوروبا بأسرها، بالنفط، أيضاً، بعد الخلل الشريان الجوي لها، قناة السويس!

وتستطيع فيما يلي من خلال تعريحات رسمية

# النفط الإسرائيلي يتدفق في ستراييت المدوّ!

600 الف برميل زيت غزير تصب يومياً في مضخات إيلا! إسرائيل تصعب تصحيح الأرقام التي تساعد على حماية الرجعية العربية وإخفاء خياناتها!

كل هذه المعلومات أمور سرية، إذا لم يوافق على نشرها وزير المالية أو العاملين معه! وبعد أربعة أيام، أي بتاريخ 19 آذار، 1970، نشرت الجريدة الرسمية في إسرائيل (صفحة 109)، هذا القرار، نشرته كما ورد في الصحيفة:

«فانون العقوبات (امن الدولة، العلاقات الخارجية، والأسرار الرسمية) 5717 - 1957 امر حسب المادة 23 (ب) .

وفقاً لصلاحيتها حسب المادة 23 (د) لفانون العقوبات (امن الدولة، العلاقات الخارجية، والأسرار الرسمية) 5717 - 1957، وبعد مصادقة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بأمر الحكومة بما يلي:

كل خبر يتعلق بناقلات النفط في موانئ إسرائيل، حركتها إلى الموانئ ومنها، بما في ذلك تفاصيل عن الناقلات، تركيبها، ملكيتها، أعلامها، تجهيزاتها، أو طاقمها، موايد وصولها أو إقلامها، يعتبر بهذا خبراً سريراً بعلوم الفانون المذكور، إلا إذا صح بذلك وزير المالية أو شخص من قبله .

17 آذار 1970 (ب) ميخائيل أرزنن، سكرتير الحكومة .

.. هكذا، بكل بساطة، يحمي الفانون الإسرائيلي «امن» الرجعية العربية، ويساعدها بكل قدراته على إخفاء الحقيقة عن الجماهير، ليشاركها معاً، برعاية الامبريالية، في امتصاص خيرات الوطن العربي، واتصافار لرونه وكبح إنبائه!

أعدته: د. س. ■

تأكيداً لدلائل أولى كانت متوفرة من قبل من هذه العمليات الخطيرة التي تتم عبر شبكة محكمة من الوسطاء، تمر عبر أيديهم ملكية النفط وهو في طريقه إلى الشاري النهائي، وفق الأسلوب المتعارف عليه في صناعة النفط وهو «المبيات» من طريق الفريق الثالث، بحيث يكون التنويه كاملاً: المنتج في الخليج العربي لم يبع النفط لإسرائيل - والمصفاة - في إيطاليا أو في رومانيا (!) - لم تنتشر النفط من إسرائيل، ومع ذلك فقد مر النفط العربي عبر إسرائيل! (راجع «الهدف» عدد 81) .

أكثر من ذلك، وزيادة في الحرص على سرية هذه العمليات لمصلحة الاحتكارات النفطية العاملة في المنطقة والأطراف الأخرى المتواطئة، فقد قدمت الحكومة الإسرائيلية على القرار قانون معاملة هذه المادة في صلاحية قانون العقوبات - المتعلق بامن الدولة والعلاقات الخارجية والأسرار الرسمية - في 15 آذار 1970، عقدت لجنة الخارجية والأمن برئاسة عضو الكنيست حاييم سنادوك، واجتماعاً اشترك فيه نائب وزير المالية الدكتور سلفي ديشناتين، وبعد نقاش طويل أنضمت اللجنة قراراً بمنع نشر أي معلومات تتعلق بناقلات النفط في موانئ إسرائيل، وحركاتها إلى الموانئ الإسرائيلية ومنها، وخصوصاً التفاصيل من الناقلات، حجمها، معلومات عن اصحابها، اعلام الناقلات المملكات أو العاملين، وموايد قدومها وخروجها، واعتبار

الملاحة مستحصل في شهر آب القادم على حامله نفط أخرى بنفس الحجم، بحيث يزداد استهلاكها كمية النفط الذي سيتنقل بواسطة الخط، وبأنها قد أوصت كذلك على حاملين للنفط في حوضي بناء السفن الهولندي، تبلغ حمولة الواحدة منها 250 ألف طن، وستسلم الشركة هاتين الحاملتين في سنة 1972 - 1973 .

النفط العربي وسيطرة العدو

ما هي المصادر التي تتيج هذه الزيادة السريعة في كمية النفط الذي يفيض في الخط الإسرائيلي، والتي تدفع شركة «ترانس اسيايتك أوليل» الإسرائيلية للشروع في تنفيذ المشاريع لرئاسة طاقة التدفق في خط إيلا - عسقلان، حتى 26 مليون طن في السنة ابتداء من لعموز القادم?

كانت «الهدف» قد نشرت في عددها الصادر في 8 آب، 1970، البيانات إحصائية ورفعية حول مرور النفط العربي عبر الخط الإسرائيلي، التي انتهت إلى معادلة فائقة على عملية جمع حسابية عادية، هي التالية:

- 100.000 برميل يوميا (إثباتية المقايضة بين شركة النفط الوطنية الإيرانية ورومانيا)
- 150.000 برميل يوميا (من حصة شركة النفط الوطنية الإيرانية من المصليات المشتركة إلى مجال التكرير في أوروبا)
- 50.000 برميل يوميا (من البسار المريرة في سيناء للخط إلى أوروبا)
- 150.000 برميل يوميا (مجموعة الإبركون إلى مصافي النفط في أوروبا)
- 150.000 برميل يوميا (شركات النفط المستقلة التي تعمل على أساس المنافسة مع شركة النفط الوطنية الإيرانية وهي «سيرت» و«اينيك» و«لايكو» هذه المجموعة تصدر نفطها إلى أوروبا)
- 60.000 برميل يوميا (الشركات الكبرى العاملة في الكونسورتيوم والتي تسيطر على صناعة النفط في المنطقة العربية)
- 140.000 برميل يوميا، وهي تمثل الطاقة القصوى للخط الإسرائيلي!

في 7 كانون ثاني 1971، أعلن في إسرائيل أنه لن تقل خلال المشرة أشهر الأخيرة من عام 1971، 11 مليون طن من النفط الخام في خط إيلا - عسقلان، وذكرت صحيفة «دافار» أنه بلغ ما هو مخطط، سيتنقل خلال عام 1971، 26 مليون طن من النفط الخام.

والصالح: إن الطاقة النقل في هذا الأنبوب حالياً 12 مليون طن في العام، من النفط الخام، وهي بواسطة ترتيبات لاحقة ستترفع إمكانية النقل إلى 26 مليون طن من النفط الخام وذلك ابتداء من تموز 1971، كما أن شركة «نخال» الإسرائيلية تقوم بتخطيط محطة ضخ جديدة من شأنها زيادة كمية النفط المتدفقة إلى 20 مليون طن في السنة، وستبني العمل لها في نهاية عام 1972 .

ذكرت صحيفة «دافار» في 7 كانون ثاني، أنه قد تم إلى شركة «ناخال» تخطيط بناء حوضي عالم آخر لعاملات النفط في ميناء نفط عسقلان، وبأن شركة «نسيم» الإسرائيلية

معلومات واردة في الصحافة الإسرائيلية والخطوط التي طرأ على مستوى حركة الخط والمخططات الرامية إلى زيادة طاقته، والتي يطرأ في النهاية السؤال حول من الذي يستعمل الخط، ومن هي مصادر التمويل لتشغيل الخط الإسرائيلي في مراحل زيادة طاقته التي تسبق الألفى:

بدأ النفط الخام يتدفق في خط إيلا - عسقلان - مستقلاً في شهر نيسان 1970، بسمعة أولية قدرها 400 ألف برميل في اليوم الإسرائيلي أن طاقة الإنتاج في مجال التكرير في حينها سوف تصل هذا العام إلى 6 ملايين برميل في السنة، وبما أن الاستهلاك المحلي للنفط في إسرائيل يبلغ 6 ملايين طن في السنة، فقد تقرر في الإنتاج سوف يقيم مشروع جديد لتكرير النفط في أسدود بانتساج أولي يبلغ قدره 16 ملايين طن في العام الواحد، وذلك بعد الحصول على المصادقة بشأن إقامة المشروع في أسدود، وسينقل تكاليفه 270 مليون دولار ويبدأ العمل الجديد إنتاجه في 1972، وسيكون مجمل إنتاجه بعد التصفاة

في أواخر شهر أيار 1970، وبعد مرور قليل على وقت الفتح في خط إيلا - عسقلان، أي في شباط 1970، وأحسب مطلب أحدثه جرار زراعي بالانزوب، وأحسب مصفاة ضخ أخرى في حوضي التفتب، تم تركيبها على وجه السرعة لهذا هذه السنة فجملة الإنتاج 800 ألف برميل في السنة في 14 تموز 1970، أعلنت شركة النفط «إيلا - عسقلان» عن مسانقة لبناء ثلاثة خزانات أخرى في عسقلان، تكفي من طاقة في قدرة ضخ النفط في الأنبوب من 20 إلى 30 مليون طن في العام، وبلغت سنة الإنتاج 90 ألف متر مكعب، مقابل 70 ألف متر مكعب سعة الخزانات الحالية .

ذكرت صحيفة «هارتس» الإسرائيلية (14 تموز 1970) أنه يستعمل الآن ستة حفر عالم ثالث على شاطئ مصفاة إسرائيليه، استخدامه خلال بضعة أسابيع، وذلك لتمهيد إقامة الحوضي العالم الثالث، وإكتماله في الشهور بثلاث ناقلات دفعة واحدة، وستزيد كمية البترول التي تتدفق في الأنبوب.

المؤامرة النفطية تسير بصمت

في أواخر شهر آب 1970، ودمسور إسرائيل رصيف مرافق النفط الجديد في القادر على استيعاب أكبر ناقلات بترول (حتى حمولة نصف مليون طن) وقد كلفه 100 مليون دولار، وستسحق العمل في تل مدام، من 10 ألف طن من البترول في السنة، وقد كلفه 100 مليون دولار، ومرکزها حواصير داريونايا الإيطالية، ومرکزها حواصير صحيفة «دافار» (28 آب، 1970) الرسم الجديد سيساهم في زيادة الوفود في خط البترول إيلا - عسقلان بعد استكمال تركيب المصفاة في هذا

تقديم البطار

الأيديولوجية الانقلابية

كتاب ذو أهمية عظيمة يصف وصفاً شاملاً التركيب الصام الذي يفرض ذاته على كل أيديولوجية انقلابية والفانون الأيديولوجي الثوري الذي يسود جميع التجارب الانقلابية التي تمر من مراحل التجريب في التاريخ - كمناسبات لاسيكي في نوعه .

موضوعات الكتاب

- صورة الأيديولوجية الانقلابية الصام .
- الأيديولوجية الانقلابية في أبعادها الأساسية .
- المسجونين السياسي في الأيديولوجية الانقلابية .
- المصنوع الكلي في الأيديولوجية الانقلابية .
- المصنوع المنهني في الأيديولوجية الانقلابية .
- المصنوع الثوري في الأيديولوجية الانقلابية .

يطلب من دار الطبع (النسخ محدودة)

1000 صفحة 15 ل.د.